الأمم المتحدة
A/HRC/59/30
الجمعية العامة
Distr.: General
23 April 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والخمسون
16 حزيران/يونيه – 11 تموز/يوليه 2025
البندان 2 و3 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الاجتماع السابع فيما بين الدورات للتحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمّن هذا التقرير، الذي أُعدّ عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 14/52، موجزاً للمناقشات التي تخللت الاجتماع السابع فيما بين الدورات للتحاور والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي عُقد في 11 شباط/فبراير 2025.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عقد مجلس حقوق الإنسان في 11 شباط/فبراير 2025، عملاً بقراره 14/52، الاجتماع السابع فيما بين الدورات المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1]. واسترشاداً بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في الفترة من 14 إلى 23 تموز/يوليه 2025[2]، نُظِّم الاجتماع السابع فيما بين الدورات تحت عنوان: "عدم ترك أحد خلف الركب: دور حقوق الإنسان في إصلاح بنية الديون السيادية وتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي"[3].

2- واستند الاجتماع إلى الالتزامات التي تعهدت بها الدول في قمة أهداف التنمية المستدامة وقمة المستقبل (المعقودتين في أيلول/سبتمبر 2023 وأيلول/سبتمبر 2024 على التوالي) بشأن (أ) دعم البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال سياسات منسقة بشأن تمويل الديون وتخفيفها وإعادة هيكلتها من أجل الحد من المديونية الحرجة (الغاية 17-4)؛ (ب) وضع مقاييس للتقدم المحرز على درب التنمية المستدامة تكون مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي (الغاية 17-19). وبناءً على نتائج مؤتمري القمة المذكورين، قُسم اجتماع ما بين الدورات إلى جلستين موضوعيتين وحلقتي نقاش بشأن الإجراءين 50 و53 من ميثاق المستقبل[4]. وبُحث كلا الموضوعين في إطار الهدف 17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة) والهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، فضلاً عن الوعد الرئيسي لخطة عام 2030 - عدم ترك أحد خلف الركب - بما يتماشى مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان. ويندرج الهدفان 17 و5 ضمن أهداف التنمية المستدامة التي ستُستعرض في عام 2025 خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

3- وترأس الاجتماع السفير الممثل الدائم لتوغو لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ياكولي كوكو جونسون. وفي كلمته الافتتاحية، أوجز السيد جونسون خلفية الاجتماع وأهدافه وطرائقه وشكله. وأشار إلى أن التقرير الموجز عن الاجتماع سيصب في مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025. واستُهل الاجتماع بجلسة افتتاحية رفيعة المستوى تلتها جلستان موضوعيتان ثم جلسة ختامية قصيرة.

ثانياً- موجز المداولات

ألف- الجلسة الافتتاحية

4- أشار رئيس مجلس حقوق الإنسان والسفير الممثل الدائم لسويسرا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، يورغ لاوبر، إلى الصبغة المهمة التي يكتسيها الاجتماع في سياق

(1) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/seventh-intersessional-meeting-human-rights-2030-agenda.

(2) انظر https://hlpf.un.org/2025.

(3) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventhsession/Programme-Seventh-Intersessional-Human-Rights-2030-Agenda.pdf.

(4) قرار الجمعية العامة 1/79؛ انظر أيضاً https://www.un.org/en/summit-of-the-future/pact-for-the-future.

البرنامج السنوي للمجلس[5]. وقال إن الاجتماع أتاح فرصة فريدة لتأكيد الدور المركزي لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام 2030، وأبرز الالتزام المشترك بتعزيز أوجه التآزر بين الحقوق الأساسية وأهداف التنمية المستدامة. وأكد رئيس المجلس أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة – السكان والحكومات المحلية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني – في تحقيق خطة عام 2030.

5- وسلط رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوب راي، الضوء في ملاحظاته على التحديات الهائلة المتمثلة في تزايد أوجه عدم المساواة واستشراء الفقر والجوع وفي تغير المناخ والنزاعات المستمرة[6]. وأعرب عن ثقته في أنه لا يزال بالإمكان إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح من خلال العمل المدروس والمتضافر. وشدد على أن المؤتمر الدولي الرابع المقبل لتمويل التنمية سيؤدي دوراً محورياً في استعراض بنية الديون العالمية، في سياق تظل فيه القدرة على تحمل الديون تحدياً مالياً حاسماً، لا سيما في دول الجنوب، حيث تخصص العديد من البلدان موارد لخدمة الديون أكثر مما تخصصه للخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وقال إن السماح باستمرار أزمة الديون سيؤدي إلى فشل الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان وسيعيق التقدم نحو تحقيق خطة 2030. وأكد المتحدث أن وضع إطار لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن شأنه أن يعزز على نحو أكثر توازناً وفعالية التعاون الإنمائي الدولي.

6- وشدّد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على أن تعطّل بنية الديون يسهم في أزمة عالمية في مجال حقوق الإنسان، مردها أن العديد من البلدان النامية ترزح تحت عبء الديون[7]. وأدى هذا الوضع إلى منعها من الاستثمار في الصحة والتعليم وفي ضمان مستوى معيشي لائق وغير ذلك من حقوق الإنسان. وفي معرض تناوله لموضوعي الاجتماع، شجع المفوض السامي المشاركين على الاستناد إلى مفهوم اقتصاد القائم على حقوق الإنسان، الذي يقتضي ضمان تركيز جميع السياسات – بدءاً من الضرائب والإنفاق العام إلى العمل المناخي – على تعزيز حقوق الإنسان.

7- وحدد المفوض السامي ثلاثة مبادئ توجيهية لضمان أن يدعم استعراض بنية الديون العالمية حقوق الإنسان وخطة عام 2030. الأول هو أن خدمة الديون يجب ألا تقوض الالتزامات الدولية للدول في مجال حقوق الإنسان – وهي التزامات قانونية. ويمكن لأدوات مثل تقييم تأثير التزامات الديون على حقوق الإنسان أن تساعد في حماية الهامش المالي الذي تحتاج إليه الدول لإعمال الحق في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، من بين أمور أخرى. ويتمثّل المبدأ التوجيهي الثاني في أن أطر الديون يجب أن تكون شفافة. وشدد المفوض السامي على ضرورة أن يكون الناس قادرين على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمالية العامة، الأمر الذي يتطلب الوصول إلى معلومات دقيقة ومؤسسات تمثيلية وفضاء مدني منفتح. أما المبدأ الثالث فيقتضي من الدول أن تعزز تشريعاتها الوطنية من أجل استيعاب مسؤوليات القطاع الخاص في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الدائنون من القطاع الخاص ووكالات التصنيف الائتماني، استناداً إلى إطار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

(5) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventhsession/7th-inter-session-stm-hrc-president-00.pdf.

(6) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventhsession/7th-hrc-intersessional-ecosoc-president-sta.pdf.

(7) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventhsession/7th-intersessional-hc-stm.pdf.

8- وأعرب المفوض السامي عن ارتياحه للزخم المتزايد الذي يشهده الانتقال إلى ما هو أشمل من مقياس الناتج المحلي الإجمالي. ودعا إلى اعتماد مقاييس إضافية لتكملة الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك تقييم ما إذا كانت الدولة تستخدم أقصى ما لديها من موارد متاحة للصحة والتعليم والحقوق الأخرى، وفقاً لما يقتضيه القانون الدولي لحقوق الإنسان، وما إذا كانت تفي بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وشجع المفوض السامي على استخدام مقاييس لتتبع ما إذا كانت المنافع الاقتصادية تعمم على نحو عادل على جميع فئات المجتمع. وأكد أن المؤشرات الاقتصادية يجب أن تعكس أيضاً الإسهامات الإيجابية في المجتمع، مثل أعمال الرعاية والدعم غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها النساء في الغالب. وينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأثر الضار لبعض الأنشطة الاقتصادية - مثل استهلاك الوقود الأحفوري - على حقوق الإنسان.

9- وفي الختام، سلّط المفوض السامي الضوء على ضرورة الإسهام في بزوغ حقبة تكون فيها جميع البلدان قادرة على الاستثمار في التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ويقاس فيها النجاح بمدى مراعاة الاقتصاد حقوق الجميع، وليس فقط حقوق البعض.

10- واختُتمت الجلسة الافتتاحية بالكلمة الرئيسية التي ألقتها وزيرة البيئة والموارد الطبيعية في المكسيك، أليسيا بارسينا[8]. وأشارت الوزيرة إلى أن العالم يقف عند مفترق طرق حاسم، في وقت لم تبق فيه سوى خمس سنوات على انتهاء أجل خطة 2030. وقالت إن الأمم المتحدة تواصل دفع عجلة التقدم الهادف نحو تحقيق التنمية المستدامة في مواجهة العديد من التهديدات التي تواجه الاستقرار والتقدم وأسس التعاون العالمي والتعددية. وثمة اتجاهات مشجعة وفرص أكبر لتسريع عملية التحول في العالم.

11- ووصفت السيدة بارسينا المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بأنه فرصة ذهبية للاتفاق على تدابير ملموسة لضمان استجابة البنية المالية الدولية لاحتياجات وتطلعات جميع المجتمعات، مع الحفاظ على فرص الأجيال القادمة.

12- ودعت السيدة بارسينا إلى ضرورة اعتماد مؤشرات أخرى تكون أشمل من مقياس الناتج المحلي الإجمالي وتستوعب على نحو كامل العمل البيئي والمساواة الجنسانية والعدالة بين الأجيال. فلقد ظل النجاح الاقتصادي يقاس بالنمو فقط لفترة طالت أكثر من اللازم. واعتبرت المتحدثة أن الناتج المحلي الإجمالي يظل قاصراً على الرغم من أنه يشكل أداة مفيدة. فهو لا يتيح رصد التحديات المطروحة في مجال الحوكمة، التي تضعف الديمقراطية، ولا يستوعب تأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة. واختتمت المتحدثة تدخلها قائلة إن بناء اقتصاد يخدم الناس والكوكب أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال قياس ما هو مهم حقاً.

باء- المناقشة المواضيعية

إصلاح بنية الديون العالمية من أجل تسريع التقدم في مجال حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة

13- قدم الرئيسُ المشاركين في حلقة النقاش وميسّر[9] الجلسة المواضيعية الأولى التي ركزت على الكيفية التي يمكن بها لقواعد ومعايير حقوق الإنسان أن تصب في توجيه الاستعراض العالمي لبنية الديون.

(8) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventh-session/7th-intersessional-h-e-alicia-barcena-keynot.pdf.

(9) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/7th-intersessional-meeting-human-rights-and-the-2030-agenda/speakers.

14- وحدد المبعوث الخاص المعني بتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، محمود محيي الدين، في رسالته المصورة، ثلاثة مبادئ وأهداف مهمة[10]. أولاً، أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة 2030 مترابطان ومتداخلان ويعزز كل منهما الآخر. ثانياً، أن حقوق الإنسان يجب أن تُدمج في خطط التنفيذ التي تضعها الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان. ثالثاً، أن أي إصلاح لمعالجة أوجه القصور الحالية في بنية الديون الدولية يجب أن يعطي الأولوية لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والإنصاف، من أجل تجنب الحلقة المفرغة الناجمة عن الديون.

15- وقدم السيد محيي الدين لمحة عامة عن الوضع الحالي للدين العام العالمي الذي وصل إلى رقم مذهل بلغ 97 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مبلغ لا يزال في تزايد مستمر. وتضاعفت تقريباً نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الإيرادات الحكومية بين عامي 2010 و2022، وهي مستمرة في الارتفاع. وأظهرت الأدلة التجريبية أن الوفاء بالتزامات خدمة الدين في العديد من البلدان النامية كان على حساب حقوق الإنسان. ومن المثير للقلق أن 3,3 بلايين شخص يعيشون في بلدان تنفق فيها الحكومات على سداد الديون أكثر مما تنفقه على الخدمات العامة الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وفي أفريقيا، يخصص 23 بلداً في الوقت الحالي أموالاً لخدمة الديون أكثر مما يخصص للرعاية الصحية أو التعليم، مما يشكل ضغطاً هائلاً على الموارد الاقتصادية وعلى قدرة الأجيال القادمة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والمساهمة في التنمية. وفي حين تمكنت هذه البلدان من تجنب التخلف عن سداد ديونها التجارية، إلا أن العديد منها يتخلف عن الوفاء بأهداف التنمية المستدامة. وفي الظروف المناسبة، يمكن أن يسهم التمويل بالديون في تعزيز التنمية الاقتصادية والنهوض بحقوق الإنسان في الوقت نفسه. ومع ذلك، يؤدي الارتفاع الكبير في التزامات خدمة الديون إلى تحويل وجهة الموارد الوطنية وإجبار الاقتصادات النامية على تنفيذ تدابير تقشفية غالباً من تتسبب في تقليص الخدمات الاجتماعية والعامة الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والإسكان والبنية التحتية، على نحو يقع أثره الأكبر على الفئات الأكثر ضعفاً والأكثر احتياجاً بين السكان.

16- ولم تتسن معالجة القضايا الملحة المطروحة معالجة فعالة في سياق الأطر الحالية التي تتناول مسألة المديونية الحرجة، مثل الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة مسألة الديون، ومبادرة تعليق سداد خدمة الديون، والمائدة المستديرة العالمية للديون السيادية. وبالمثل، ثبت أن العملية التقليدية المتعددة السنوات لتقديم الإغاثة الجزئية وإعادة الهيكلة كانت صعبة وغير فعالة في كثير من الجوانب. وظلت العديد من البلدان المنخفضة الدخل تعاني من المديونية الحرجة أو لا تزال تتعرض لها بدرجة مخاطر عالية. لذا برزت حاجة إلى بلورة بنية جديدة للديون ترمي إلى تحقيق هدفين: أولاً، حل أزمات الديون الحالية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، وثانياً، منع حدوث أزمات في المستقبل. وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد كلّف فريقاً من الخبراء البارزين، يتشارك في رئاسته السيد محيي الدين، بالترويج لحلول سياساتية قابلة للتنفيذ من أجل تسوية أزمة الديون. وقد أتاح ذلك فرصة لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها لحقوق الإنسان أن توجه عملية استعراض بنية الديون العالمية.

17- وعرض ميسر الجلسة، لويس فييرا، وهو منسق مشروع بريتون وودز، سياقاً إضافياً[11]. وأشار إلى أن النظام الحالي قد فشل في تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي الضروري لتمكين البلدان ذات الدخل

(10) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventhsession/7th-intersessional-dr-mohieldin-remarks.pdf.

(11) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventhsession/7th-intersessional-luiz-vieira-scene-setting.pdf.

المتوسط الأدنى من الوفاء على نحو أفضل بالتزاماتها الدولية الملزمة قانوناً في مجال حقوق الإنسان، والاستجابة لتطلعات مواطنيها، وتجنب أزمات الديون المتكررة. وبينما كانت المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان والديون تميل، من منطلق مفهوم، إلى التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن أزمات الديون المتكررة وسياسات التقشف ذات الصلة قوضت أيضاً استقرار العقد الاجتماعي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الحقوق المدنية والسياسية.

18- واعتبر المتحدث أن الضرورة تقتضي تأصيل المناقشة في إطار عمليات إصلاح البنية المالية الدولية الأوسع نطاقاً ومراعاة هدف تجنب أزمات الديون المتكررة. واعتبر أن من المقلق للغاية أن تكون ثمة معارضة إزاء إنشاء آلية متعددة الأطراف ذات موارد جيدة تعنى بإعادة هيكلة الديون السيادية وإزاء تنظيم وكالات التصنيف الائتماني. وقال إن النهج المتبع في معالجة مسألة الديون ينبغي أن يكون شفافاً وتشاركياً وأن يقوم بصورة كاملة على العناية الواجبة وتقييمات الأثر.

19- واختتم السيد فييرا حديثه بالقول إن التحديات العديدة التي تواجه إصلاحات بنية الديون هي تحديات ذات طبيعة سياسية بحتة. واعتبر أن صعوبة معالجتها قد ازدادت بسبب الاختلافات داخل هياكل الدول والتوترات بين المسؤولين عن التزامات حقوق الإنسان – الذين يشاركون عادة في عمليات الأمم المتحدة –ووزراء المالية والخزانة الذين هم أقل إلماماً أو اهتماماً بهذه الالتزامات لكنهم أكثر حضوراً في مجالس إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف، فضلاً عن أنهم يقودون مجموعة العشرين وغيرها من العمليات المحورية المتعددة الأطراف.

20- وأوضح المقرر الخاص المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، خافيير بالومو، أن نظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية يعتمد على أربع أدوات لمعالجة أزمة الديون من منظور حقوق الإنسان. وذكر أن أولها يتجسد في دور المقرر الخاص المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فضلاً عن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان نفسها وولاياتها ومعاييرها في مجالي الإشراف والرصد. ووضعت منظومة البلدان الأمريكية معايير للإشراف العام المتعلق بالفقر وحقوق الإنسان. وكان من المهم توسيع مجال العمل هذا، لا سيما من خلال التركيز على السياسات الضريبية وحقوق الإنسان. وتشكل مسألة عبء الديون إحدى الأولويات الأربع الرئيسية في خطة عمل اللجنة للفترة 2024–2026 منذ أن بدأت اللجنة عملها في هذا الصدد. أما الأداة الثانية فهي الاجتهادات القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. فقد أتاحت الأحكام التي سبق أن أصدرتها المحكمة بالفعل إمكانيات لتطوير المعايير القانونية لإدارة تأثير الدين العام على الفقر وحقوق الإنسان، لا سيما على أساس مبدأ عدم التراجع عن الحقوق المكتسبة. والأداة الرئيسية الثالثة هي البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور)، الذي يقتضي من الدول تقديم تقارير عن التقدم المحرز في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتمثل الأداة الرابعة في معايير البلدان الأمريكية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وحقوق الإنسان، التي يمكن استخدامها لتقييم دور الدائنين في دعم السداد المسؤول للديون وأثره على حقوق الإنسان.

21- وسلّط السيد بالومو الضوء على بعض الصعوبات الرئيسية التي تكتنف استخدام تلك الآليات. أحدها عدم الاعتراف بالديون كقضية من قضايا حقوق الإنسان. أما الصعوبة الأخرى فتتجسد فيما تبديه الدول والمؤسسات المالية الدولية من مقاومة تجاه مناقشة هذه المسألة. وتكمن الثالثة في عدم وجود إطار معياري محدد في المنطقة. وأشار السيد بالومو إلى أن اللجنة ستعمل على وضع هذا الإطار.

22- وتحدثت السفيرة والممثلة الدائمة لجزر البهاما لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، باتريشيا آن هيرمانس، عن الشواغل والحلول المقترحة من الدول الجزرية الصغيرة

النامية لمعالجة الحلقة المفرغة للديون والمناخ. وأشـارت إلى أن الحوكمة الاقتصـادية العالمية لم تواكب تغيرات الاقتصاد العالمي وصعود الجنوب العالمي والتغيرات الجيوسياسية الأخرى مثل إنهاء الاستعمار. وقالت إن الدول الجزرية الصـغيرة النامية تعاني على نحو دائم من عبء الديون المرتفع بسـبب محدودية التنوع الاقتصـادي وضـعف وفورات الحجم، والاعتماد الكبير على الواردات، وارتفاع أسـعار الفائدة على القروض. وفي الآونة الأخيرة، أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة المناخ إلى زيادة أوجه الضعف هذه.

23- وفي الدول الجزرية الصـغيرة النامية، يمثل الارتفاع العالمي لمسـتوى سـطح البحر وتزايد شـدة الأعاصـير تهديدات وجودية للمجتمعات والبنية التحتية والموارد الطبيعية. وقد أدى ذلك إلى التسـبب في ضـرر جسـيم ودائم. وتتعثر عملية إعادة بناء المنازل والمدارس والطرق وغيرها من الهياكل الأسـاسـية الحيوية بسبب صعوبات الحصول على القروض، الأمر الذي يؤثر تأثير مباشراً على القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي ارتفاع مستويات ديون الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حصولها على تصنيفات ائتمانية ضعيفة تقوض إلى حد بعيد إمكانية وصولها إلى الأسواق المالية، أو تؤدي بها، عندما تتمكن من الوصـول إلى الائتمان، إلى وضـع أكثر صـعوبة فيما يتعلق بخدمة الديون. وفضـلاً عن ذلك، يؤدي ضـيق الهامش المالي المتاح إلى صـعوبات في تلبية الحاجة الملحة إلى الاسـتثمار في مجال التكيف مع المناخ.

24- وكانت الدول الجزرية الصـغيرة النامية قد اقترحت حلولاً للإفلات من فخ الديون والمناخ من خلال خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصـغيرة النامية ومبادرة بريدجتاون. وترمي خطة عمل أنتيغوا وبربودا إلى إصـلاح الإطار المالي الدولي لكي يسـتوعب على نحو أفضـل أوجه ضـعف الدول الجزرية الصغيرة النامية – مراعاة عوامل مثل التعرض لتغير المناخ والهشـاشـة الاقتصـادية وأعباء الديون في سياق تخصيص الأدوات المالية مثل حقوق السحب الخاصة. وتهدف مبادرة بريدجتاون إلى تحويل الديون غير المسـتدامة إلى اسـتثمارات حيوية للتكيف مع المناخ والتنمية المسـتدامة. وأظهرت مشـاريع مثل 'مشـروع تحويل ديون جزر البهاما لأغراض الحفاظ على البيئة البحرية' كيف أن تحويل التزامات الديون إلى أموال ترصـد لتدابير بناء القدرة على الصـمود يمكن أن يتيح هامشـاً مالياً مهماً. وكان ثمة ترحيب بوضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد[12] بالنظر إلى أنه شكل أداة أكثر شمولاً تبين نقاط ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

25- وتحدّث السـفير والممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا، مكوليسي نكوسي، عما يجب تغييره في بنية الديون العالمية بحيث تُقيّم القدرة على تحمل الديون على نحو يتوافق مع قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسـان، بما في ذلك الرعاية الصـحية والتعليم والحماية الاجتماعية. وكرر الملاحظات التي أبداها السـيد محيي الدين بشـأن المشـقة التي تفرضـها الديون على البلدان الأفريقية، بما في ذلك تضـخم تكاليف الاقتراض بالنسبة للبلدان الأفريقية.

26- وقال إن جنوب أفريقيا خططت للاستفادة من رئاستها لمجموعة العشرين للمضي قدماً في إيجاد حلول مسـتدامة لمعالجة حالات العجز الهيكلي المرتفع وتحديات السـيولة وتوسـيع نطاق تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية. وستسـعى جنوب إفريقيا إلى ضـمان أن تكون التصـنيفات الائتمانية السـيادية عادلة وشفافة واقتراح تدابير لمعالجة مسألة الأقساط المرتبطة بالمخاطر العالية التي تواجهها الاقتصادات النامية. وسـتعمل أيضـاً من أجل إنشـاء لجنة معنية بتكلفة رأس المال يتمثل هدفها الرئيسـي في دراسـة

(12) انظر https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states/mvi.

الإشكالات التي تقوض قدرة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الوصول إلى تدفقات كافية وميسورة التكلفة ويمكن التنبؤ بها من رأس المال لتمويل خطط التنمية المسؤولة بيئياً والشاملة للجميع اجتماعيا.

27- وتناولت كبيرة مستشاري قضايا التعاون بين بلدان الجنوب وتمويل التنمية في مركز الجنوب، لي يويفين، الكيفية التي يمكن بها لحقوق الإنسان أن تسهم في توجيه عملية إصلاح بنية الديون الدولية في سياق ارتفاع تكاليف إقراض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وفي سياق الطابع المتحيز لحالات خفض التصنيف الائتماني. وشددت السيدة لي على أن البلدان النامية تواجه تحديات فريدة من نوعها في الوصول إلى التمويل الميسور التكلفة والعالي الجودة وفي استخدامه لأغراض التنمية المستدامة. وقالت إن إمكانية الوصول إلى رأس المال تشهد تراجعاً كبيراً في الوقت الراهن بموازاة مع تصاعد تكاليف الاقتراض. فالبلدان التي هي في أمس الحاجة إلى رأس المال هي اليوم الأقل قدرة على الوصول إليه وهي التي تواجه أعلى التكاليف، لا سيما عندما تواجه كوارث طبيعية أو أزمات أخرى أو حالات انكماش اقتصادي وتكون في أمس الحاجة إلى المال.

28- وأشارت السيدة لي إلى وجود العديد من المشاكل المتعلقة بوكالات التصنيف الائتماني، التي تحدد أقساط أو تكلفة القروض الرأسمالية. وتؤدي درجات التصنيف الائتماني أيضاً إلى تقلبات في حركة رأس المال مثلما تؤثر على أسعار الفائدة، وهو أمر لا يخلو من تأثير على البلدان التي تمر بأزمة ديون. وأوضحت المتحدثة قولها بالإشارة إلى تردد البلدان في طلب الحصول على تخفيف مؤقت للديون في إطار مبادرة تعليق خدمة الديون خلال جائحة كوفيد-19 خوفاً من خفض تصنيفها الائتماني. وبالمثل، لم يطلب سوى عدد قليل جداً من البلدان الاستفادة من إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وقد يؤدي تخفيض التصنيف الائتماني إلى توقف مفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال في البلد المعني.

29- وأشارت السيدة لي إلى أن التصنيفات الائتمانية تحتكرها حفنة من الشركات على مستوى العالم، مما يؤدي إلى تضارب المصالح. ودعت إلى إدخال إصلاحات على نظام التصنيف الائتماني، مثل وقف حالة الاحتكار السائد أو تنظيم سوق التصنيف الائتماني. ورحبت المتحدثة بالمبادرة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء وكالة أفريقية للتصنيف الائتماني.

30- وتحدث أهيلان كاديرغامار، وهو كبير محاضرين في جامعة جافنا، عن تجربة سري لانكا في إعادة هيكلة الديون، وقال إن بالإمكان تطبيقها في العديد من البلدان الأخرى في جنوب الكرة الأرضية. وذكر أنه في عام 2022 تخلفت سري لانكا عن سداد ديونها للمرة الأولى في تاريخها. وكانت ظروف هذا التخلف عن السداد قد بدأت في التكون منذ فترة طويلة. ففي وقت الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وُجه التمويل الرخيص إلى البلدان النامية، مثل سري لانكا، مما أدى إلى تراكم دينها العام. وفي السنوات الـ 13 التي أعقبت أزمة عام 2008، أسهم قرضان آخران من صندوق النقد الدولي في استفحال الظروف الأصلية التي أدت إلى التخلف عن السداد في عام 2022. وشكلت إعادة هيكلة الديون وضبط أوضاع المالية العامة ركيزتا البرنامج الذي أوصى به صندوق النقد الدولي بعد التخلف عن السداد، الأمر الذي أدى إلى تدابير تقشفية شديدة، وخفض لنفقات الدولة، وتزايد تكاليف الطاقة ثلاث مرات، فضلاً عن ارتفاع هائل في ضريبة القيمة المضافة. وساهمت الضرائب التنازلية في زيادة عدم المساواة. وبسبب تلك الإصلاحات، انكمش اقتصاد سري لانكا بنسبة 20 في المائة. وعزا السيد كاديرغامار تلك النتيجة إلى عملية معيبة شابت إعادة هيكلة الديون وتحليل القدرة على تحملها. وكان تحليل القدرة على تحمل الديون الذي أجراه صندوق النقد الدولي قد دفع باتجاه إعادة هيكلة الديون المحلية على نحو يقع فيه عبء إعادة الهيكلة على العمال والأسر المعيشية، لا سيما النساء اللواتي تحملن العبء الأكبر من تدابير التقشف.

31- واعتبر السيد كاديرغامار أن عملية إعادة هيكلة الديون الخارجية التي انتهت في كانون الأول/ديسمبر 2024 أدت إلى وضع لا يمكن تحمله، مما يشير إلى احتمال حدوث تخلف آخر عن السداد عند انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي وبدء سري لانكا في سداد ديونها. وأوصى بعملية مختلفة للتحكيم المتعلق بالديون لمعالجة تضارب مصالح صندوق النقد الدولي بصفته المقرض والمُحكِّم في آنٍ واحد. واقترح أيضاً تمكين البلدان النامية من وضع تحليل بديل لتحليل القدرة على تحمل الديون كأساس للتفاوض على إعادة هيكلة ديونها.

32- وأشار السيد بالومو من جهته إلى أن مسألة إدارة الديون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يجب أن تشمل بداية الاعتراف بأن المنطقة هي واحدة من المناطق الأكثر مديونية وضعفاً من حيث المساواة في العالم. وأدت الديون تاريخياً إلى تبعية اقتصادية وسياسية رافقها تأثير مدمر على حقوق الإنسان. وأدت أزمات الديون المتعددة والاستجابات التقليدية القائمة على الإصلاح الهيكلي وسياسات التقشف إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة وهشاشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وشدّد السيد بالومو على أن مستوى المديونية السيادية وتكلفة رأس المال يحدّ من نطاق حركة الدول تجاه الاستجابة لأزمات مثل تغير المناخ الذي ينطوي على تأثير استثنائي على المنطقة.

33- واعتبر المتحدث، من وجهة نظره، أن مراجعة بنية الديون يجب أن تركز على ثلاثة جوانب. الجانب الأول هو إدماج حقوق الإنسان في تحليل القدرة على تحمل الديون، وتجاوز التركيز الحالي المنصب على تقييم تأثير حقوق الإنسان على المسائل المالية فقط. وقال إن من الأهمية بمكان وضع قواعد معيارية جديدة، عن طريق نظام حقوق الإنسان في البلدان الأمريكية، من أجل إتاحة تحليل تأثير الديون على حقوق الإنسان على نطاق أوسع. أما الجانب الثاني فيتعلق بتعزيز آليات العناية الواجبة والوصول إلى آليات العدالة لمعالجة المظالم التي يتسبب فيها الدائنون من القطاع الخاص والدائنون المتعددو الأطراف. ويتمثل الجانب الثالث في وضع استراتيجية إقليمية لإدارة أكثر إنصافاً للديون.

34- وتناولت السيدة هيرمانس ثلاثة أهداف رئيسية لاستعراض بنية الديون من منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية. الأول هو الجمع بين حقوق الإنسان والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. واعتبرت المتحدثة أن من الضروري أن تتضمن أي إصلاحات ضمانات قوية لحماية الإنفاق الاجتماعي، حتى أثناء الضائقة المالية، وألا تؤثر إعادة هيكلة الديون على الاستثمارات في الصحة والتعليم والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويتمثل الهدف الثاني في تعزيز الوصول إلى التمويل القائم على المنح والتمويل الميسر للغاية والأدوات غير المُنشِئة للديون. فمن شأن مؤازرة تدابير تخفيف عبء الديون بالتمويل القائم على المنح أن يكفل الطابع الاستباقي للسياسات المالية المتعلقة ببناء القدرة على الصمود وتعزيز التنمية المستدامة. أما الهدف الثالث فيقتضي إفساح هامش مالي للتنمية المستدامة وإتاحة متنفس للدول الجزرية الصغيرة النامية للتعافي من الظواهر المناخية الكارثية، مثل الأعاصير، ودعم بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

35- وشددت المتحدثة على أنه من المهم ضمان شمولية وتمثيل مواطني الدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية صنع القرار على صعيد المؤسسات المالية الدولية من أجل كفالة أن تعكس القرارات السياساتية مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء أهمية أكبر للتمويل القائم على المنح والأدوات غير المرتبطة بالديون في سياق الحلول المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تراعي المبادرات المقترحة الظروف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وأن تكون هذه المبادرات مبسطة لكفالة حصول المجتمعات المتضررة على الإغاثة الضرورية بصورة فورية.

36- وتحدث السيد نكوسي عن الكيفية التي تخطط بها جنوب أفريقيا للاستفادة من الرئاسات السابقة لمجموعة العشرين. وأوضح أن تمويل التنمية مسألة محورية بالنسبة لمجموعة العشرين، وأن جنوب أفريقيا ستركز على ثلاث مسائل. أولاً، إصلاح صندوق النقد الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف لجعلها أكثر شمولاً للجميع وفعالية واستجابة لاحتياجات البلدان النامية. واعتبر المتحدث أن تعزيز الشراكات بين مصارف التنمية والقطاع الخاص يكتسي أهمية حاسمة في توسيع نطاق التأثير. أما المسألة الثانية فتتمثل في معالجة إعاقة جهود التصنيع والنمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بسبب تحويل التمويل من التنمية إلى خدمة الديون. وتتعلق المسألة الثالثة بتعزيز التعاون الضريبي الدولي. فمن شأن وضع قواعد ضريبية دولية أكثر إنصافاً أن يسهم في تأمين الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية التحتية والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الخدمات الاجتماعية.

37- وركزت السيدة لي على تحديد الثغرات وأوجه القصور في بنية الديون العالمية وعلى الحاجة الملحة لتداركها. وأشارت إلى أن استعراض هذه البنية يجب أن يؤدي إلى نهج متعدد الجوانب لمنع أزمة الديون وحلها – بما يشمل وضع أهداف طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل. وأكدت المتحدثة أهمية تعزيز سلوك الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول. وفي حين أن أزمات الديون غالباً ما تحدث بسبب الصدمات الخارجية، إلا أنها تحدث أيضاً بسبب الأخطاء السياساتية للدائنين والمقترضين. وأشارت المتحدثة إلى الشواغل القانونية والحقوقية المتعلقة بتأثير الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة.

38- وقال السيد كاديرغامار إن الهدف الرئيسي من استعراض بنية الديون العالمية ينبغي أن يكون هو الحد من الاعتماد على الاقتراض التجاري، الذي يعتبر مساهماً رئيسياً في أزمات الديون. وأضاف أن من اللازم كفالة عدم اعتبار الاستثمار في الأصول الاستراتيجية لأغراض جيوسياسية تمويلاً للتنمية. واستطرد موضحاً أن تركيز استراتيجيات التنمية بالكامل على نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يؤدي إلى أزمات متكررة. فقبل 15 عاماً فقط، وصف البنك الدولي سري لانكا بأنها أعجوبة آسيا بسبب إحرازها نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يزيد عن 8 في المائة. وكان هذا النمو منطوياً على قروض بفائدة مرتفعة للغاية وعلى مستوى هائل من انعدام المساواة، وأدى في النهاية إلى أزمة اقتصادية عميقة. ويجب إفساح مجال أكبر لتمويل التنمية محلياً، كما ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من السيطرة المحلية على التمويل الخارجي، بما في ذلك من مصارف التنمية المتعددة الأطراف.

39- وخلال الحوار التفاعلي، وصف العديد من الدول والمشاركين الآخرين كيف أن تكاليف خدمة الديون وعدم وجود فرص للوصول إلى التمويل المستدام يحدان من قدرة البلدان النامية على حماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. ودعا العديد من المتحدثين إلى إدخال إصلاحات تحولية على بنية الديون العالمية. ومن القضايا الأخرى التي ورد ذكرها العلاقة بين الديون والتقشف (شيلي)، وتغير المناخ (الاتحاد الأوربي، وكندا، وكولومبيا، وهندوراس)، وعدم المساواة بين الجنسين (تركيا وشيلي)، والحوكمة العالمية (الصين)، والتضخم وتكلفة الغذاء (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، والتحديات الخاصة التي تواجه البلدان المنخفضة الدخل (توغو) والدول الجزرية الصغيرة النامية (الرأس الأخضر)، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (تايلند)، والشفافية (نيبال)، والإيرادات الضريبية المنخفضة (البرتغال)، والفساد والتحويلات غير المشروعة (البرتغال)، والأشكال المبتكرة للتمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص (إندونيسيا)، والحاجة إلى إتاحة هامش مالي (الاتحاد الأوروبي ومصر)، والتفكير الانعزالي (الاتحاد الأوروبي)، والتدابير القسرية الأحادية الجانب (جمهورية إيران الإسلامية)، ودور التكنولوجيا (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر)، وأوجه عدم المساواة الهيكلية (رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين). وعرضت بعض الوفود

الجهود التي تبذلها بلدانها من أجل تعزيز إصـــلاح بنية الديون (تايلند، والصـــين، وماليزيا). وأكد عدد من المتحدثين أهمية التعاون الدولي. وسُـــلط الضـــوء على أهمية المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (إسبانيا والاتحاد الأوروبي)[13].

40- ولاحظ السـيد فييرا في ملاحظاته الختامية أن هناك شـرخاً يفصـل بين مجتمع حقوق الإنسـان وخبراء الاقتصـاد ووزارات المالية والخزانة. ويجب سد هذه الفجوة. واقترح أيضـاً أن يتولى كل من صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي إدماج التزامات حقوق الإنسان في برامجهما.

41- وفيما يتعلق بتعزيز الحوار وبناء الجسور وتجنب المناقشات المنعزلة، أشار السيد بالومو إلى أن فرص الاسـتماع إلى مختلف الآراء أمر ضـروري للحوار. وأكد أن حقوق الإنسـان تتألف من التزامات ومسؤوليات، وأن الحوار يجب أن يؤدي إلى تحديد تلك المسؤوليات وتحملها. وشدّد على أنه من الضروري للغاية في الأمريكتين، لا سـيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناء اقتصـادات ديمقراطية تعزز حقاً قدرة الدول على اتخاذ قرارات مالية سـيادية تسـتجيب لمتطلبات شـعوبها. ففي غياب بنية مالية دولية تراعي الحوكمة الديمقراطية، يصـبح الجهاز المؤسسـي بأكمله معرضـاً للفشل. وأعرب المتحدث عن اعتقاده أن الحوار الإقليمي أمر ضروري.

42- وأشـارت السـيدة هيرمانس إلى أن العديد من البيانات المدلى بها قد تناولت مسـألة إتاحة تخفيف عبء الديون والتمويل الإضـافي للتنمية. وكان من الواضـح أن العديد من الحلول المقترحة، لا سـيما صـندوق الخسـائر والأضـرار، والصـندوق العالمي للمناخ، وصـندوق التكيف، لم تكن ممولة تمويلاً كافياً وليس من شـأنها أن توفر حلولاً فورية. ويمكن أن تتيح أدوات مقايضـة الديون، وإصـلاح حقوق السـحب الخاصـة التابعة لصـندوق النقد الدولي، وتقديم التمويل عن طريق المنح والأدوات غير القائمة على الدين حلولاً لإتاحة تخفيف قصير الأجل. ومن الضروري وجود عنصر دعم مستمر في انتظار إدخال تعديلات طويلة الأجل على البنية الدولية الوارد ذكرها في ميثاق المسـتقبل. وتتطلب مواجهة عواقب تغير المناخ تقديم إغاثة قصيرة الأجل.

43- وأكد السـيد نكوسـي أن هناك اتفاقاً واسـعاً على أن الطيف الكامل لحقوق الإنسـان، بما في ذلك الحق في التنمية، يقع في صـميم خطة عام 2030. وأكد أنه ما دامت البلدان النامية مثقلة بالديون، فإنها لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها الإنمائية وخطة عام 2030. ويجب ترجمة الالتزامات التقدمية السـامية إلى عمل ملموس من خلال تكثيف التعاون والتضامن الدوليين. ويجب أيضـاً إيلاء الأولوية لإصلاح البنية العالمية للديون، والتدخلات المسـتدامة لتخفيف عبء الديون، وتوفير التمويل الميسـر، وإتاحة هامش سـياسـاتي للبلدان النامية. ويجب أخيراً أن يكون للبلدان النامية صـوت أقوى في هياكل صـنع القرار في المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف.

44- ودعت السـيدة لي إلى بذل الجهود لتحسـين التمويل بالطرق التقليدية والمبتكرة على حد سـواء. وشددت على أن الأدوات التقليدية، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، لم تُستخدم على نحو كامل وينبغي أن تستمر في أداء دور رئيسي. ومن الضروري أيضاً مواصلة الجهود لمكافحة التدفقات المالية غير المشـروعة، التي تمثل تدفقاً هائلاً لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى الخارج. وتمثل التجارة محركاً للنمو وقوة هائلة لتوليد الإيرادات الوطنية. ويمكن لمصـارف التنمية المتعددة

(13) أدلت سـبع عشـرة دولة، ومنظمة إقليمية واحدة، ومؤسـسـة وطنية واحدة لحقوق الإنسـان، ومنظمة غير حكومية واحدة ببيانات خلال التحاور الذي شهدته الجلسة المواضيعية الأولى: إسبانيا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والبرتغال، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتايلند، وتركيا، وتوغو، وشيلي، والصين، وكابو فيردي، وكندا، وكولومبيا، وماليزيا، ومصر، ونيبال، وهندوراس؛ والاتحاد الأوروبي، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين.

الأطراف أن تؤدي دوراً أكبر. فالتمويل المبتكر، مثل السندات الخضراء وأنواع مختلفة من المقايضات، ينطوي على تكاليف معاملات مرتفعة ويتطلب بناء القدرات لإتاحته.

45- وأشار السيد كاديرغامار إلى أن أزمة الديون في الأعوام التي تلت عام 2020 تكتسي أبعاداً متعددة – يمكن أن تؤدي إلى تفكك النظام العالمي نفسه، كما حدث في ثلاثينات القرن الماضي. وثمة حاجة إلى إطار عمل جديد لمعالجة هذه المشكلة، وهو إطار يمكن يتمثل في حقوق الإنسان. ودعا المتحدث إلى مزيد من التضامن بين بلدان الجنوب لضمان أن تخدم التنمية الناس.

تطبيق منظور حقوق الإنسان من أجل تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي

46- قدم الرئيس أعضاء حلقة النقاش في الجلسة الختامية[14]. وقدمت ميسرة الجلسة، أنو بيلتولا، مديرة دائرة الإحصاءات بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، عرضاً عن خلفية الموضوع وقالت إن مناقشة مسألة تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي ليست بالأمر الجديد وذكّرت بتاريخها[15]. وقالت إن الناتج المحلي الإجمالي صُمّم في البداية ليكون مقياساً للنشاط الإنتاجي الاقتصادي، لكنه أصبح يُستخدم تدريجياً لأغراض أخرى، ليصبح بمنزلة مقياس تعريفي لاقتصاد كل بلد. وذكرت أن ثمة حاجة اليوم إلى مقاييس أخرى قوية مماثلة لتحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والمنظورات الاجتماعية والبيئية في سياق صنع السياسات. ويبقى التحدي في هذا الصدد هو إعادة تعريف ما كان يُنظر إليه على أنه تقدم، بهدف التحول من النموذج الاقتصادي الحالي غير المستدام إلى نموذج يخدم الناس والكوكب ويمكّن المجتمعات من الاستثمار في الأجيال القادمة.

47- واستجابةً للنداءات الداعية إلى وضع مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكمّل الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك في الغاية 17-19 من أهداف التنمية المستدامة، اقترح الأمين العام إطاراً يرتكز على حقوق الإنسان وعلى ستة عناصر رئيسية، بما في ذلك الرفاه، والحد من أوجه عدم المساواة، واحترام الحياة والكوكب[16]. وشكل الإطار أيضاً دعوة إلى بناء مرونة منهجية وحوكمة تشاركية واقتصادات تطلعية. ودعا الإجراء 53 من ميثاق المستقبل إلى وضع تدابير عاجلة تتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي، وطُلب إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى لوضع توصيات بشأن التدابير والمقاييس. وشكل موضوع تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي خطوة نحو التحول إلى مستقبل يقاس فيه التقدم بما يمثل قيمة للمجتمعات. ويشمل دور حقوق الإنسان في إعادة تعريف التقدم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال البيانات، واقتصاد حقوق الإنسان، والحق في بيئة نظيفة وآمنة وصحية، والحق في التنمية والمساواة بين الجنسين. وسألت السيدة بيلتولا أعضاء حلقة النقاش عن الأسباب التي تقف وراء ضرورة تطبيق منظور حقوق الإنسان في خطة ما بعد مقياس الناتج المحلي الإجمالي وما يعنيه ذلك في الممارسة العملية.

48- واستهل أوليفييه دي شاتر، المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، مداخلته بتأكيد الحاجة الواضحة إلى مؤشرات الرفاه. واعتبر أن ثمة ثلاثة قيود رئيسية تُطرح من منظور حقوق الإنسان. الأول هو أن المؤشرات نادراً ما تستوعب تجربة الناس الذين يعانون من الفقر، أو ما يسمى بالأبعاد الخفية

(14) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/7th-intersessional-meeting-human-rights-and-the-2030-agenda/speakers.

(15) انظر https://ec.europa.eu/eurostat/documents/8131721/8131772/Stiglitz-Sen-Fitoussi-Commission-report.pdf.

(16) انظر https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-beyond-gross-domestic-product-en.pdf.

للفقر. وأوصى بإشراك الأشخاص الذين يعانون من الفقر في تصميم المؤشرات. ويتمثل القيد الثاني في أن مؤشرات الرفاهية لم تكن عموماً أساساً موجباً للمساءلة، مما يعني أن عدم إحراز تقدم بشأنها لا ينطوي على أي تكلفة سياسية. وأضاف المتحدث أن تصميم مؤشرات للرفاهية تشمل حقوق الإنسان يمكن أن يسهّل رصد التقدم المحرز. ويتمثل القيد الثالث في أن مؤشرات الرفاهية ليست بديلاً عن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، أو تسريع عملية إزالة الكربون من الاقتصاد، أو فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي.

49- واعتبر ديبابريا بهاتاشاريا، الزميل المتميز في مركز حوار السياسات وعضو لجنة السياسات الإنمائية، أن أي مؤشر بديل سيكون دائماً حلاً جزئياً، إذ لا يوجد مؤشر مثالي[17]. وقال إن مزايا مقياس الناتج المحلي الإجمالي معروفة جيداً. ومن عيوبه استبعاد الأنشطة غير السوقية وعدم المساواة والتكلفة البيئية. وهو لا يقيس الرفاه في صورته الكاملة، ويفرط في التركيز على النمو دون معالجة توزيعه. وأشار السيد بهاتاشاريا إلى أن صعوبة التحليل التي تكتنف وضع بدائل للناتج المحلي الإجمالي تتمثل فيما إذا كان تحسين قياس رفاهية الإنسان سيؤدي إلى سياسات أفضل. وتساءل عما إذا كان المؤشر الجديد سيكون كافياً لإتاحة التوجيه المناسب لتخصيص الموارد ووضع السياسات. وأشار السيد بهاتاشاريا إلى صعوبات تشغيلية من بينها إيجاد تدابير إضافية مملوكة وطنياً ومقبولة عالمياً، بما في ذلك من جانب بلدان الجنوب، ووضع استراتيجية لإنتاج وتنفيذ تدابير جديدة، وضمان توافر البيانات.

50- وسلطت آنا إيزابيل أريناس، وهي خبيرة اقتصادية نسوية ومؤسسة مشاركة للمائدة المستديرة للاقتصاد النسوي في بوغوتا، الضوء على ثلاث نقاط من منظور الاقتصاد النسوي في أمريكا اللاتينية[18]. وذكرت في المقام الأول أن مقياس الناتج المحلي الإجمالي ليس محايداً، إذ لا يشمل الكثير من الأعمال التي تضطلع بها المرأة في المجتمع بوجه عام والتي لا تشملها الإحصاءات الاقتصادية في كثير من الأحيان. وأوضحت في المقام الثاني أن مقياس الناتج المحلي الإجمالي لا يستوعب مجموعة واسعة من المعلومات المتعمقة بشأن مشاركة المرأة في الاقتصاد، بسبب عدم التقاط تقسيمات سوق العمل والعمل غير المأجور والعمل غير الرسمي الذي غالباً ما تستمد منه المرأة دخلها. وذكرت علاوة على ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي لا يستوعب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة. وأظهرت الدراسات التي أجريت في شيلي وكولومبيا ونيكاراغوا أن نسبة 2,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط تضيع بسبب العنف الجنساني. ومن أجل معالجة أوجه القصور هذه ومعالجة الثغرات في البيانات، اقترحت السيدة أريناس، في المقام الثالث، تعزيز استيعاب اقتصاد الرعاية. وشّددت المتحدثة على أهمية تيسير تبادل الآراء بين الدول بشأن الحلول الممكنة، بما في ذلك ما يتعلق بالضرائب النسوية.

51- وأشارت ميرا نيرين بوت، مديرة سياسات العدالة الجنسانية والمناصرة في أوكسفام آسيا، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بدأ كأداة محدودة ولكنه أضحى اليوم الأداة السياساتية المفضلة[19]. ولا يراعي مقياس الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الراهن حدود الكوكب وحقوق الإنسان ورفاهيته. وقالت المتحدثة

(17) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventhsession/7th-intersessional-dr-bhattacharya-remarks-go.pdf.

(18) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventhsession/7th-intersessional-ana-isabel-arenas-remarks.pdf.

(19) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/2030agenda/seventhsession/myrah-nerine-butt-oxfam-in-asia-beyond-gdp-se.pdf.

إن ثمة حاجة ماسة إلى أطر بديلة على وجه السرعة، تراعي الاعتبارات النسائية وتكون عادلة بيئياً وخالية من الترسبات الاستعمارية، وتعالج أوجه عدم المساواة المنهجية وتعطي الأولوية للرفاهية على النمو. وأشارت المتحدثة إلى مسألة النقل غير العادل للقيمة، إذ يُرحّل التصنيع الكثيف العمالة والعالي الانبعاثات إلى الجنوب العالمي في حين يبقى الاستهلاك المفرط متركزاً في الشمال العالمي.

52- وتبدو آسيا مزدهرة عند رصد أدائها بالمقاييس التقليدية. فالمنطقة تسجل نسب ناتج محلي إجمالي أعلى من المتوسط العالمي، ويشهد العديد من الاقتصادات الآسيوية نسب نمو هي الأسرع في العالم، لكن هذا النمو لا يخلو من تكلفة. وتعتمد اقتصادات آسيا الموجهة نحو التصدير على قوة عاملة رخيصة ومحرومة للحفاظ على قدرتها التنافسية على المستوى الدولي. وغالباً ما يُعتمد في ذلك على يد عاملة معظمها من النساء اللواتي ينشطن في إنتاج سلع رخيصة الثمن للاستهلاك العالمي مقابل أجور زهيدة وفي ظروف هشة لا تتيح سوى مستوى أدنى من الحماية الاجتماعية والقانونية. وأيدت السيدة بوت النقطة التي أثارتها السيدة أريناس ومؤداها أن مقياس الناتج المحلي الإجمالي يستبعد إلى حد كبير الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي.

53- وأوجزت السيدة بيلتولا الملاحظات الواردة من السيد ماكدونالد جورج أوبودهو، المدير العام للمكتب الوطني الكيني للإحصاءات، الذي لم يتمكن من الحضور شخصياً. وفي تناوله لمسألة إعمال تدابير تتجاوز في نطاقها مقياس الناتج المحلي الإجمالي من منظور حقوق الإنسان والبيانات، أكد السيد أوبودهو أهمية عدم ترك أي شخص دون إحصاء. وقال إن المكتب الذي يديره يعدّ رائداً في جمع البيانات المتعلقة بالجوانب الجنسانية من منظور شامل ومستخدماً مبكراً للبيانات في تقييم إنجازات حقوق الإنسان ودعم الاستجابات التي تركز على هذه الحقوق في مواجهة أزمات بيئية مثل الفيضانات، من خلال توفير بيانات أفضل للعمل السياساتي. وشدد السيد أوبودهو في ملاحظاته على الحاجة إلى بيانات عن الفئات السكانية الأكثر ضعفاً. ودعا إلى الاستثمار في القدرة الإحصائية لتوفير بيانات مصنفة بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإلى تعزيز استخدام تلك البيانات على نحو أوسع في صنع القرارات المتعلقة بإضفاء طابع التوازن على المؤشرات الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال الناتج المحلي الإجمالي.

54- وفي الجولة الثانية من المداخلات التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش، لاحظ السيد دي شاتر أن الصعوبة تكمن في الانتقال من شكل من أشكال التنمية يُنظر فيه إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي بوصفه شرطاً مسبقاً لكل شيء آخر إلى شكل يدعم الرفاهية والحد من الفقر وعدم المساواة، مع مراعاة ضرورة إعمال حقوق الإنسان. وقال إن مؤشرات الرفاهية التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ليست سوى إحدى الأدوات اللازمة لهذا الانتقال. أما الأدوات الأخرى فتتمثل في الاستعانة بآليات رصد مستقلة، وخطط عمل متعددة السنوات، وآليات تشاركية تتيح تنوع وجهات النظر. وأشار المتحدث إلى أن فريقه كان قد أطلق مشاورات بشأن مبادرة خارطة طريق ما بعد مقياس الناتج المحلي الإجمالي، وطلب من النقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، ومجامع الفكر الأكاديمي المساهمة في مجموعة من الحلول التي تسمح للحكومات بالتغلب على الفقر وإعمال حقوق الإنسان دون الاعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

55- وأشار السيد بهاتاشاريا إلى أن الأبعاد المتعددة لحقوق الإنسان توجد حاجة إلى اعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للإحاطة بجميع جوانب المساواة، بما في ذلك المساواة الجنسانية والعدالة المناخية، ومراعاة التصورات الثقافية والاجتماعية والذاتية للرفاه. وذكر المتحدث بعض التحديات التي تواجه تصميم المقاييس والتحقق من صحتها وما يلزم لتحقيق استيعابها.

56- وعرضت السيدة أريناس التجربة المكتسبة في كولومبيا في مجال الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة باستخدام وقت العمل، التي أجراها المكتب الوطني للإحصاءات، إذ بيّنت أن 20 في

المائة من الناتج المحلي الإجمالي يستند إلى العمل المنزلي للمرأة – وهي مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من مساهمة الزراعة أو الصناعة. وقد مكّن هذا القياس من إثبات مساهمة المرأة في الاقتصاد بإحصاءات مدعومة بأدلة صارمة وأدى إلى تأثير سياساتي. وقالت المتحدثة إن القياسات التي تعكس الواقع على نحو صحيح تمكن من وضع سياسات عامة أقرب إلى الواقع الذي يعيشه الناس ومعالجة أوجه عدم المساواة والفقر.

57- ولاحظت السيدة بوت أنه على الرغم من وجود بعض البدائل لمقياس الناتج المحلي الإجمالي في آسيا، إلا أن هذا المعيار لا يزال يُستخدم على نطاق واسع في وضع السياسات، إذ تعتمد عليه وزارات التخطيط والشؤون الاقتصادية. وشددت على أهمية بناء توافق شعبي وتقبل سياسي للمقاييس البديلة من أجل التأثير على عملية صنع السياسات، وأشارت إلى الحاجة إلى تعاون أكبر بين صانعي القرار الاقتصادي، مثل المصارف المركزية ووزارات المالية والتخطيط، والوزارات المعنية بالمسائل الجنسانية والمناخ والبيئة والعمل والعدالة الاجتماعية. وسلطت الضوء على الدور المهم للغاية الذي يضطلع به المجتمع المدني في المضي قدماً بنهج يفضي إلى اعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وفي آسيا، كان للشبكات النسوية والحركات الشعبية دور فعال في تحقيق العدالة تجاه النساء لكنها وجدت صعوبة في الدفاع عن القضايا النظمية. فاللغة التقنية والإقصائية التي تغلف الأطر الاقتصادية تحول دون مشاركتها على نحو هادف في الخطاب المتعلق ببدائل مقياس الناتج المحلي الإجمالي. واختتمت السيدة بوت حديثها مشيرة إلى أن تغيير المقاييس وحده لن يكون كافياً لإحداث تغيير جذري في تصميم الاقتصادات.

58- وتناول المشاركون في التحاور ما يلي[20]: اعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية (أذربيجان)، وبدائل الناتج المحلي الإجمالي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، والسياسات العامة التي تركز على الصحة والتعليم والتغذية والبيئة الصحية (توغو)، واستخدام مقاييس تكميلية تعكس التجارب الحية (المكسيك)، ومؤشرات القياس التي تعكس الخيارات السياساتية (هيومن رايتس ووتش)، والحاجة إلى معالجة قضايا الديون وعدم المساواة، وإعمال حقوق الإنسان، والعدالة الضريبية، وتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي، وتناول هذه الجوانب مجتمعة (منظمة أوكسفام الدولية)، ودور المؤشرات في إعادة تعريف النظام الاقتصادي المعطل وغير العادل (رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين)[21].

59- واستهل السيد دي شاتر الجزء الختامي بالتشديد على أن هناك العديد من السبل لتشجيع تقديم المزيد من الدعم للبلدان المنخفضة الدخل لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الإنمائية دون إجبارها على إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي. وأشار المتحدث إلى أنه كان قد أرسل إلى المتفاوضين في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ورقة تسرد خيارات التمويل المبتكرة التي يمكن استخدامها لدعم جهود التنمية. وسلط الضوء على خمسة تدابير من شأنها، مجتمعة، أن تتيح التقدم نحو اقتصاد قائم على حقوق الإنسان[22]: دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العمل، وتقاسم العمل من خلال تقليل وقت العمل، ومكافحة النزعة الاستهلاكية من خلال فرض الضرائب على الإعلانات وعدم تشجيعها، وتوفير الخدمات الأساسية الشاملة للجميع في مجالات مثل توفير المياه والرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية للاتصالات.

(20) أدلت أربع دول وثلاث منظمات غير حكومية ببيانات في التحاور الذي جرى خلال الجلسة المواضيعية الثانية: أذربيجان، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتوغو، والمكسيك؛ ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمة أوكسفام الدولية، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين.

(21) تناولت كندا، وشيلي، وماليزيا، والاتحاد الأوروبي أيضاً في البيانات التي أُلقيت خلال التحاور الذي جرى خلال الجلسة المواضيعية الأولى الحاجة إلى تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك فعل المبعوث الخاص المعني بتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(22) انظر A/HRC/56/61.

60- وأكد السيد بهاتاشاريا أنه يوافق على ضرورة تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي باتباع نهج أكثر شمولية تجاه الرفاهية يتضمن حقوق الإنسان. وأكد الحاجة إلى البناء على ما هو موجود بالفعل، مشيراً إلى أنه حتى في البلدان ذات القدرة المنخفضة على جمع الإحصاءات، توجد معلومات إحصائية وطنية يمكن الاستفادة منها. وأوصى بجرد الأعمال الراهنة بهدف دمج مؤشرات جديدة للتقدم المحرز. ودعا المتحدث إلى وضع استراتيجية لتطوير مقياس قوي تقنياً يمكن أن يحظى بدعم سياسي قوي في بيئة شحيحة الموارد، باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية في التغلب على مقاومة تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي.

61- وأكدت السيدة أريناس أن من الأهمية بمكان أن يناصر المجتمع المدني بصورة جماعية اتخاذ تدابير تتجاوز نهج الناتج المحلي الإجمالي. وسلّطت الضوء على عمل دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مجال الرعاية والدعم ومواكبة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، والعمل الذي قامت به المكسيك بشأن المؤشرات الصارمة، واعتبرت أن ذلك يمكن أن يكون مفيداً للبلدان الأخرى. وأشارت إلى أنه من الصعب ومن المهم كذلك مراعاة مبدأ التقاطع في المقاييس المستخدمة في صنع السياسات. ولتوضيح ذلك، ذكرت أنه على الرغم من أن استقصاءات استخدام وقت العمل تصل الآن على نحو متزايد إلى المجتمعات الريفية والنائية في كولومبيا، لا يزال ثمة تحديات تعيق كفالة التمثيل الكامل لمجموعات السكان الأصليين، والكولومبيين من أصل أفريقي، وكذلك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين. وللتغلب على ذلك، شددت السيدة أريناس على أهمية العمل مباشرة مع المجموعات التي تمثل مختلف المجتمعات المحلية ومع النقابات العمالية والحركات النسائية.

62- وشددت السيدة بوت في ملاحظاتها الختامية على الحاجة إلى التعاون بين بلدان الجنوب، وعلى ضرورة أن ينبع الدور القيادي تجاه تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي من الجنوب العالمي. وأشارت إلى أنه يجب على بلدان الجنوب أن تتحول من نهج يقوم على التنافس صوب الأسفل في خفض حقوق العمال، وفرض الأجور المنخفضة، والاعتماد على استخراج الموارد، إلى نهج يقوم على منح أجور عادلة واحترام حقوق الإنسان وتقاسم أكثر عدلاً للقيمة عبر سلاسل التوريد العالمية. واقترحت السيدة بوت أن من الضرورة بمكان دراسة نوع النمو الذي نريده، مشيرةً إلى أن تحقيق النمو انطلاقاً من الصناعة الخضراء أو اقتصاد الرعاية قد يكون إيجابياً، وفي مقابل ذلك قد يكون النمو السلبي مطلوباً في مجالات مثل الموضة العابرة والوقود الأحفوري.

63- وفي الختام، تطرقت السيدة بيلتولا إلى العديد من المواضيع التي تناولتها الجلسة. وأشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يستند إلى نظرية اقتصادية ضخمة ونظام قوي ومتناسق عالمياً للمحاسبة القومية. وذكرت أنه من المتوقع أن تصادق اللجنة الإحصائية في شباط/فبراير 2025 على نظام الحسابات القومية لعام 2025، الذي جرى تحديثه لمراعاة الرقمنة والعولمة والرفاهية والاستدامة، فضلاً عن الجوانب التوزيعية. ولن يعالج ذلك الحاجة إلى مقاييس أكثر توازناً تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، إذ سيظل الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للنظام الاقتصادي. ولكي تتقدم عملية تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي، من الضروري وجود طلب سياساتي كبير على المقاييس التكميلية. وأشارت السيدة بيلتولا إلى أن عدم تمييز الناتج المحلي الإجمالي بين النمو الاقتصادي الذي يضيف قيمة للمجتمع والنمو الذي يضر بالبيئة، على سبيل المثال، يجعل من مسألة تجاوز الناتج المحلي الإجمالي أمراً لا يقتصر على الشق التقني فحسب، بل يتعداه إلى الشق القيمي أيضًا.

64- وشجعت السيدة بيلتولا المشاركين على التعاون مع فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى التابع للأمين العام، الذي سيقدم توصياته إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين. وستعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد كأمانة مشتركة للفريق؛ ومن المتوقع أن تجري مشاورات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

65- وقال الرئيس في ملاحظاته الختامية إن المناقشة كانت مثيرة للاهتمام. وأشار إلى أن اعتماد تدابير تتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي أمر مهم لتحقيق التنمية المستدامة والتمتع بحقوق الإنسان، ولتمكين صانعي القرار من إعداد تدابير سياسية تراعي التنوع والاحتياجات الحقيقية للناس والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

66- وشكر الرئيس جميع المشاركين، وذكر أنه سيعمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إعداد تقرير موجز عن الاجتماع لإتاحته لجميع المشاركين وتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والخمسين.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- إصلاح بنية الديون العالمية من أجل تسريع التقدم في مجال حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة

67- كان ثمة تسليم بأن البنية الدولية للديون قد عفا عليها الزمن وأصبحت غير فعالة وتنطوي على العديد من الثغرات وأوجه القصور، بدءاً من الجانب المتعلق بإنشاء الديون وإدارتها إلى الجوانب المتعلقة بحل أزمة الديون وإعادة هيكلتها.

68- وتؤثر الديون السيادية المتزايدة والتزامات خدمة الديون سلباً على قدرة العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الاستثمار في الصحة والتعليم والوفاء بالتزامات حقوق الإنسان الأخرى. ويشكل الوفاء بالديون التي لا يمكن تحملها عقبة خطيرة أمام التصدي لتغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

69- ويتطلب حل أزمة الديون إجراء إصلاح جذري لبنية الديون العالمية. ويؤثر عبء الدين العالمي المتزايد بقدر غير متناسب على البلدان الأكثر ضعفاً، مما يجبرها على تحويل الموارد الحيوية بعيداً عن التنمية، بما في ذلك الصحة والتعليم وبناء الهياكل الأساسية وصيانتها والقدرة على التكيف مع المناخ، من أجل الوفاء بالديون التي لا يمكن تحملها.

70- ويُعد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وقمة مجموعة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 محفلين مهمين لضمان أن تراعي إصلاحات بنية الديون العالمية الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة مراعاة تامة.

71- وتحتاج البلدان النامية إلى الحصول على تمويل ميسور التكلفة وغير منشئ للديون وعالي الجودة، بما في ذلك من خلال المنح، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

72- ويجب أن يعالج إصلاح بنية الديون العالمية أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة منذ أمد طويل، وأزمة الديون الحالية، وأن يصب في اتخاذ تدابير لمنع حدوث أزمات في المستقبل، بما في ذلك استكشاف مقترحات لإعادة هيكلة الديون المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة.

73- ويجب أن يحافظ إصلاح البنية العالمية للديون، بما في ذلك مراجعتها الجارية، على قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ويجب أن يشمل ضمانات قوية لحماية الإنفاق الاجتماعي والقدرة على التكيف مع المناخ، حتى في أوقات الضائقة الاقتصادية وإعادة هيكلة الديون.

74- وينبغي أن يؤدي تعزيز الجهود المتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة بسرعة، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، التي تمثل تدفقاً هائلاً لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى الخارج.

75- ويمكن للأدوات المبتكرة ذات الترتيبات المرنة لخدمة الديون أن تساعد على نحو أفضل البلدان المتأثرة بتغير المناخ على التعافي من الأحداث الكارثية، والوفاء بحقوق الإنسان، ودعم بناء القدرة على الصمود في المدى الطويل.

76- وينبغي أن تضمن إصلاحات المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن يكون للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، صوت أكبر في هياكل صنع القرار.

77- وينبغي أيضاً مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدماج الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في مشورتهما السياساتية وبرامجهما بهدف الابتعاد عن التقشف.

78- ويجب أن تتسم أطر إدارة الدين العام بالشفافية وأن تتيح الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والمساءلة عن القرارات المتعلقة بالمالية العامة.

79- وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتضمن تحليلات القدرة على تحمل الديون تقييمات لأثرها على حقوق الإنسان وأن تدعم امتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

80- وينبغي للدول أن تعزز القوانين واللوائح الوطنية لتستوعب مسؤوليات القطاع الخاص في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الدائنون من القطاع الخاص ووكالات التصنيف الائتماني، استناداً إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

باء- تطبيق منظور حقوق الإنسان من أجل تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي

81- يُعد الناتج المحلي الإجمالي أداة مفيدة لقياس الإنتاج الاقتصادي، وهو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي للبلد. ومع ذلك، فهو غير مكتمل وغير كافٍ كمقياس للرفاهية والتنمية المستدامة، إذ لا يسهم كل النمو الاقتصادي في رفاهية الإنسان أو الكوكب.

82- وهناك حاجة ملحة إلى تطوير وتطبيق مؤشرات للتقدم تتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي وتستوعب على نحو كامل حقوق الإنسان، والمساواة الجنسانية، وحماية البيئة، والعدالة بين الأجيال. فاستخدام المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً في وضع تدابير مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يساعد في تعزيز مشروعية هذه التدابير والمساءلة عنها.

83- ومن خلال قياس ما هو مهم حقاً لحقوق الإنسان، يمكن للمؤشرات أن تسهم في تحقيق تنمية تخدم الناس والكوكب على نحو أفضل. ويمكن أن تسهم المقاييس الصحيحة للتقدم في إحداث نقلة نوعية نحو اقتصاد يقوم على حقوق الإنسان ويضمن تركيز جميع السياسات – سواء تعلقت بالضرائب والإنفاق العام أو العمل المناخي – على تعزيز حقوق الإنسان وحماية البيئة.

84- ويعد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد مقياساً قيّماً يتيح أداة شمولية للإحاطة بأوجه الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن ثم يمكنه أن يكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي.

85- وهناك حاجة إلى الدعم السياسي من أجل بلورة مقاييس بديلة للناتج المحلي الإجمالي، بما يشمل الاستثمار في القدرات الإحصائية، من أجل تعزيز تدابير جديدة مكملة للناتج المحلي الإجمالي

تصب في توجيه عملية صنع السياسات بفعالية نحو تعزيز مجتمعات تراعي حقوق الإنسان وتحميها، بما في ذلك المساواة الجنسانية وحدود موارد الكوكب.

86- وينبغي للدول الأعضاء وفريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى التابع للأمين العام أن يكفلوا ما يلي عند وضع المقاييس الجديدة التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي وتتجاوزه:

(أ) استيعاب مؤشرات تقيّم مدى التزام العمليات والنتائج الاقتصادية والإنمائية بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً. ويشمل ذلك مؤشرات تقيس استخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية الجيدة والغذاء والتعليم والحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأخرى؛ والمساهمة في المساواة الجنسانية، والمشاركة الهادفة، واحترام الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛

(ب) مراعاة أن بعض الأنشطة الاقتصادية تضر بالتمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛

(ج) استيعاب البيانات المصنفة من أجل مراعاة أوجه عدم المساواة وتتبع ما إذا كانت فوائد النمو الاقتصادي والتنمية تُتقاسم على نحو منصف، بما في ذلك بين الرجال والنساء، وتحسين حياة الأشخاص الذين يعيشون في فقر والأشخاص الأكثر تهميشاً لكيلا يتخلف أحد عن الركب؛

(د) الإحاطة بجميع المساهمات الإيجابية في المجتمع، بما في ذلك أعمال الرعاية والدعم غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها النساء في معظم الأحيان، إضافة إلى القيمة المضافة التي يقدمها العاملون في الاقتصاد غير الرسمي؛

(هـ) استيعاب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لأوجه عدم المساواة والتمييز، بما في ذلك العنف الجنساني.

87- وينبغي لفريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى التابع للأمين العام والعملية الحكومية الدولية اللاحقة التي ستقودها الأمم المتحدة أن يكفلا المشاركة الفعالة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في وضع تدابير جديدة، بما في ذلك المجتمع المدني والأشخاص الذين يعيشون في فقر.

88- وينبغي للدول وأصحاب المصلحة الآخرين المساهمة في فريق الخبراء المستقل الرفيع المستوى التابع للأمين العام المنشأ عملاً بالإجراء 53 من ميثاق المستقبل من أجل إضفاء منظور حقوق الإنسان على عملية تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي.

89- ومن شأن المجتمع المدني والشبكات النسوية والحركات الشعبية أن يؤدوا دوراً أساسياً في المضي قدماً بنهج يستوعب مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تحتاج هذه الجهات إلى موارد ومساحة مدنية لمناصرة القضايا ذات الصلة على المستوى النظمي. وهي مطالبة بأن تؤدي دوراً مهما في دفع النقاش المتعلق بتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي.